الأمم المتحدة

A/68/301

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير وصفاً للاتجاهات القائمة والمسائل الهامة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء على مدى العامين الماضيين. وبالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، ازداد بشكل طفيف عدد الدول الأعضاء التي تلقّت مساعدة انتخابية، وبلغ ٥٩ دولة.

ويلاحظ التقرير التقدم المحرز في تعزيز الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، برعاية منسق أنشطة المساعدة الانتخابية. ويتناول أيضاً التعاون مع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة. ويحدِّد السبل من أجل مواصلة تعزيز التنسيق على الصعيدين الداخلي والخارجي، بوسائل منها إدماج المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة في سياقات البعثات.

* A/68/150.

050913 050913 13-42332 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الانتخابات، يلاحظ التقرير أنه رغم الزيادة المطردة المسجَّلة في حصة المرأة في البرلمانات في جميع أنحاء العالم، فلا يزال المعدل العالمي للمرأة المنتخَبة منخفضاً، ومشاركتها في الحياة السياسية بعيدة كل البعد عن مستوى التوقعات. ويتناول التقرير أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها وبتعهداتها الدولية.

ويلاحظ التقرير أيضاً أن الانتخابات التي أُجريت على مدى العامين الماضيين أظهرت، مرة أخرى، وجود علاقة معقدة بين التطور التكنولوجي المستخدم لإجراء الانتخابات ومستوى الثقة في العملية الانتخابية. ولكفالة أن تكون الابتكارات مستدامة، يفضَّل إدخال التكنولوجيات الجديدة على أساس كل حالة على حدة وفقاً للاحتياجات والقدرات المالية الوطنية.

ويتناول التقرير كيفية تطبيق المبادئ والممارسات في إطار المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويلاحظ أنه لئن كانت الجوانب التقنية للانتخابات تكتسي قدراً من الأهمية، فهي لا تشكل غاية في حد ذاتها. ويشير إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحدِّد إرادة الشعب مصدراً لسلطة الحكومة، والانتخابات بوصفها العملية التي يجري من خلالها تأكيد هذه الإرادة. ولذلك فإن الغرض من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة هو مساعدة السلطات على إجراء الانتخابات التي تمثل تعبيراً مشروعاً عن إرادة الشعب وتكتسي مصداقية بين أصحاب المصلحة الوطنيين.

أما في البلدان الخارجة من نزاعات، فإن الهدف الأسمى للمساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة هو دعم إجراء انتخابات نزيهة لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين. وتركز المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة على تعزيز الاطمئنان والثقة لدى أصحاب المصلحة الوطنيين إزاء العملية الانتخابية ونتائجها، كما تركز على السبل المتاحة لمنع العنف الذي يصادف الاستحقاقات الانتخابية. وتكتسي المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة أكبر قدر من الفعالية في تحقيق النتائج المستدامة والشاملة عند توفيرها ضمن مجموعة من الاستثمارات القائمة في الحكم الرشيد والفعال، على جميع المستويات، تحقيقاً لهدف أشمل هو تعزيز السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي. ونادراً ما يكون إجراء انتخابات جيدة كافياً، لوحده، لإقامة الحكم الرشيد، في حين أن الحكم الرشيد يؤدي عموماً إلى إجراء انتخابات جيدة.

أولاً – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير امتثالاً لقرار الجمعية العامة ٦٦/١٦٣، وهو يتضمن وصفاً لأنشطة الأمم المتحدة الانتخابية منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/66/314).

٢ – ولا يمكن تقديم المساعدة الانتخابية إلى إحدى الدول الأعضاء إلا بناءً على الطلب، أو على أساس ولاية صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وتقدَّم المساعدة الانتخابية وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وإدراك أن ليس هناك من منهجية انتخابية واحدة أو نظام انتخابي واحد يناسبان جميع البلدان. ويجري دائماً تقييم الاحتياجات قبل الاتفاق على أي مساعدة انتخابية أو تقديمها، لكفالة أن تكون مصمَّمة لتلبية الاحتياجات المحددة للبلد أو الحالة.

٣ – وعموماً، تقدم الأمم المتحدة الدعم لإجراء الانتخابات في شكل مساعدة تقنية. وتشمل أشكال المساعدة الأخرى أفرقة الخبراء. وفي الماضي، قامت الأمم المتحدة أيضاً بتنظيم وإجراء الانتخابات، أو عملت على التحقق من نزاهتها والتصديق عليها، لكن هذه الأشكال من المساعدة نادراً ما باتت تُستخدم اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن الأمم المتحدة طرفاً مراقباً لأي انتخابات منذ عام ٢٠٠١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ٥٩ دولة عضواً، وإلى ١٢ منها على أساس ولاية صادرة عن الأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني).

٤ – وأظهرت الفترة قيد الاستعراض وجود اهتمام مستمر لدى الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في إجراء العمليات الانتخابية، فضلاً عن تنوع متنامٍ في طبيعة المساعدة المطلوبة. وصادفت المنظمةُ تطلعات وتحديات كبيرة في تقديم المساعدة لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفعالة الكلفة. وبالعودة إلى التجربة المكتسَبة على مدى هذه الفترة، يعرض التقرير عدداً من التعليقات والتأملات المتعلقة بطبيعة المساعدة الانتخابية الدولية والغرض منها، ودور الانتخابات في منع نشوب نزاعات، وإدخال التكنولوجيا على هذه العملية، والجهود المبذولة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة، ومشاركة المرأة، والتحديات المتصلة بالتنسيق في واحد من المجالات النشطة للدعم الدولي.

ثانياً – المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف – الولايات

٥ – شجعت الجمعيةُ العامة الأمين العام، في قرارها ٦٦/١٦٣، على أن يواصل الاستجابة للطلبات المتغيرة للمساعدة الانتخابية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من أنواع محددة

من المساعدة المتوسطة الأجل التي يقدمها الخبراء بهدف دعم قدرات المؤسسات الوطنية التابعة للحكومات الطالبة للمساعدة وتعزيزها. وتنعكس الطلبات المتغيرة للمساعدة في تنوع الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي يكون الدعم الانتخابي مشمولاً بولايتها أو بأنشطتها.

٦ - ووفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، الذي جرى تأكيده مؤخراً في قرارها ١٦٣/٦٦، فإن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية هو منسق الأمم المتحدة لمسائل المساعدة الانتخابية (المنسق). وقد أكدت الجمعية العامة مجدداً في هذا القرار الدور القيادي الواضح للمنسق داخل منظومة الأمم المتحدة في مجالات منها كفالة التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة، وتعزيز الذاكرة المؤسسية الانتخابية للأمم المتحدة، ووضع سياسات في مجال المساعدة الانتخابية وتعميمها ونشرها. والمنسق مكلَّف أيضاً بالحفاظ على قائمة متنوعة تتضمن أسماء الخبراء في شؤون الانتخابات الذين أُجري فرزهم، والذين يمكن نشرهم بسرعة في أي مكان تتوافر فيه المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة.

٧ - ويضطلع المنسق بهذه الأنشطة بدعم من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وتعمل الشعبة بوصفها كياناً لتقديم الخدمات للعملاء على الصعيد العالمي، على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وهي مسؤولة عن إجراء تقييمات الاحتياجات الانتخابية للمنظمة، وتوصي المنسق بالمعايير الواجب اعتمادها لكل مساعدة انتخابية تقدمها الأمم المتحدة، وتُسدي المشورة بشأن تصميم عناصر البعثات الانتخابية أو مشاريع المساعدة، وتحفظ الذاكرة المؤسسية للمنظمة وقائمة المنظمة التي تتضمن أسماء الخبراء. وهي توفر، باسم المنسق، التوجيه السياسي والتقني الجاري لجميع كيانات الأمم المتحدة المشارِكة في تقديم المساعدة الانتخابية، بما يشمل السياسات الانتخابية والممارسات الجيدة.

٨ - ويمثل برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة المنفِّذة الرئيسية للمنظمة في تقديم الدعم لإقامة المؤسسات الانتخابية، ووضع الأطر القانونية، والعمليات، ودعم إجراء الانتخابات خارج سياقات حفظ السلام أو ما بعد انتهاء النزاع. وقد طلبت الجمعية العامة إلى البرنامج الإنمائي، في قرارها ١٦٣/٦٦، أن يواصل برامجه المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال الحكم الديمقراطي بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، ولا سيما المنظمات التي تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات.

٩ - وبوجه عام، يجري تقديم المساعدة الانتخابية في بيئة حفظ السلام أو بيئة ما بعد انتهاء النزاع عن طريق العناصر القائمة في البعثات الميدانية، برعاية إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية. ويقدم العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثات حفظ السلام الدعم للوكالات الوطنية لإنفاذ القانون من أجل توفير الأمن للعمليات الانتخابية.

وفي كثير من الأحيان، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لولايات المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها هذه البعثات الميدانية. وتوفر شعبة المساعدة الانتخابية التوجيه السياسي والتقني في الميدان لمقدِّمي المساعدة الانتخابية المشار إليهم أعلاه. وفي البلدان التي تشمل بعثات لحفظ السلام أو بعثات لبناء السلام أو بعثات سياسية خاصة، تقدَّم المساعدة الانتخابية بطريقة متكاملة تماماً بصرف النظر عما إذا كانت البعثة نفسها متكاملة هيكلياً.

١٠ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توفير التدريب وإسداء المشورة بشأن رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وهي تدعم وتنظِّم الحملات المنادية بإجراء انتخابات خالية من العنف، وتشارك في جهود الدعوة من أجل وضع قوانين انتخابية وإقامة مؤسسات انتخابية ممتثلة لحقوق الإنسان، وترصد انتهاكات حقوق الإنسان خلال العمليات الانتخابية وتقوم بالإبلاغ عنها.

١١ - وكُلفت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بأن تقدم، في إطار مهام الدعم التي تتولاها في مجال وضع المعايير والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها، التوجيه والدعم التقني إلى جميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العمليات السياسية. وكُلفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً بقيادة وتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة عن عملها المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي توفر التدريب والتوجيه بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

١٢ - أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومكلفة بتعزيز ودعم حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الإعلام. إذ يشكل توافر وسائط الإعلام الحرة والمستقلة، على شبكة الإنترنت وخارجها، عاملاً أساسياً في عملية التحول إلى الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الهدف الذي تضعه اليونسكو نصب عينيها بشأن الانتخابات هو تعزيز قدرة وسائط الإعلام على توفير تغطية نزيهة ومتوازنة للأنشطة الانتخابية.

١٣ - وتشارك كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة في الأنشطة المتعلقة بالانتخابات، ومن ضمنها إدارة الدعم الميداني، المسؤولة بشكل رئيسي عن توفير خدمات الدعم الإداري واللوجستي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وسائر أشكال الوجود الميداني؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يوفر الدعم للأنشطة الانتخابية في بيئة ما بعد انتهاء النزاع/حفظ السلام أساساً، بالشراكة مع إدارة الشؤون

السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدول الأعضاء؛ وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يوفر الموظفين للعمل المتصل بالانتخابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي العمليات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية؛ وصندوق بناء السلام، الذي يمكن أن يقدم الدعم للانتخابات بصورة استثنائية في المراحل الحاسمة لبناء السلام؛ وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يدعم المشاريع التي تسهم في إسماع صوت المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان، وتشجيع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية.

باء – التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٤ – كررت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٣/٦٦، تأكيد ضرورة مواصلة التنسيق الشامل، برعاية المنسق، بين شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، لضمان التنسيق والاتساق وتجنب الازدواجية. وشجَّعت الجمعيةُ العامة أيضاً على زيادة إشراك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا السياق. ويسرني الإبلاغ بأن تقدماً كبيراً قد أُحرز في وضع السياسة والإطار المؤسسي لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة:

(أ) فقد يسرتُ المناقشات التي جرت على نطاق المنظومة مما أدى إلى تحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة بطريقة أوضح، بما يشمل المنسق، إلى جانب مراعاة الولايات على نحو ما حددته الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة المختصة؛

(ب) وقُطعت أشواط بارزة في وضع السياسة الانتخابية على نطاق المنظومة، وهي تشمل مسائل من قبيل المبادئ التي تقوم عليها المساعدة الانتخابية وأنواع هذه المساعدة، وإيفاد بعثات تقييم الاحتياجات. ويواصل المنسق العمل على إدراج مزيد من التفاصيل في السياسة على نطاق المنظومة بالتشاور الوثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) وتشارف المناقشة الجارية على نطاق المنظومة بشأن الترتيبات التنفيذية على نهايتها، بما يشمل عمليتي التوظيف والشراء، وكنت قد ذكرتُها في تقريري السابق[(١)]؛

(د) وأنجزَت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام استعراضاً مشتركاً لتقديم المساعدة الانتخابية المتكاملة في سياقات البعثات. وستُستخدم النتائج التي جرى التوصل إليها في وضع التوجيه الاستراتيجي والعملي لمواصلة تعزيز المساعدة الانتخابية المتكاملة المقدمة من الأمم المتحدة؛

(١) انظر الوثيقة A/66/314، الفقرة ١٧ (ب).

(هـ) وواصلت آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنيَّة بالمساعدة الانتخابية، برئاسة شعبة المساعدة الانتخابية، عقد اجتماعاتها على أساس شهري لتبادل المعلومات، وتنسيق الأنشطة الانتخابية، ومناقشة وضع السياسة الانتخابية. وعقدت أيضاً اجتماعين استثنائيين على مستوى المديرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة عدد من المسائل الاستراتيجية، مثل تنفيذ السياسة الانتخابية وتبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة. وانضمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى الآلية في عام ٢٠١٢، فيما يُعتبر إشارة إلى أهميتها في تنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة؛

(و) والمناقشات مستمرة بين إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن وضع أساليب التنسيق المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة الانتخابية، وكذلك بين إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن أساليب التنسيق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمساعدة الانتخابية.

جيم - التعاون مع المنظمات الأخرى

١٥ - تواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها إلى عدد من الأدوات والمبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز بناء القدرات، والذاكرة المؤسسية، وتبادل المعارف في مجال الانتخابات، وهي تشمل: شبكة المعرفة الانتخابية التابعة لمشروع إدارة الانتخابات وتكلفتها، ومشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، ومؤتمر المنظمات الانتخابية العالمية[٢]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الأمم المتحدة مع الشركاء الآخرين للمساعدة في كفالة استدامة شبكة مشروع إدارة الانتخابات وتكلفتها، واستمرار أهميتها، بسبل منها المساعدة في تحديث محتوى الشبكة، وترجمة موسوعتها إلى العربية والإسبانية والفرنسية. ويُعَد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بين شركاء شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة. وتوفر هذه الشبكة منبراً لتبادل المعلومات والتواصل بين مختلف أصحاب المصلحة المهتمِّين، بهدف تعزيز الدور والوجود المتزايدين للمرأة في العمليات السياسية في مختلف أنحاء العالم.

١٦ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى الدول الأعضاء في مجالَي بناء القدرات والتدريب، من خلال شراكتها المستمرة في مشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات. وجرى توسيع نطاق هذا المشروع كي يشمل نموذجاً بشأن المساواة بين الجنسين والانتخابات أعدَّه البرنامج الإنمائي. ويعمل البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة

(٢) انظر الوثيقة A/66/314، الفقرة ٢١ للاطلاع على وصف للهيئات الثلاث.

للمرأة على تنفيذ النموذج حالياً في عدد من البلدان. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً تقديم دعمها إلى مؤتمر المنظمات الانتخابية العالمية، واستمرت في الشراكة القائمة معه باعتباره أكبر المنتديات العالمية لأخصائيي الأنشطة الانتخابية، بهدف تبادل الخبرات ومناقشة الأفكار الجديدة في إدارة الانتخابات.

١٧ - ووفقاً لأحكام إطار التعاون القائم بين أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإدارة الشؤون السياسية، وباسم الأمانة العامة للأمم المتحدة، قدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى الجماعة الإنمائية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لإنشاء وحدة دعم الانتخابات التابعة لها، وإقامة المجلس الاستشاري للانتخابات التابع للجماعة. وجرى تقديم الدعم أيضاً إلى منتدى اللجان الانتخابية الذي يضم بلدان الجماعة. وتواصل الأمم المتحدة العمل على المسائل الانتخابية بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمات كثيرة أخرى. وتوفر الأمم المتحدة المشورة والدعم المتعلقين بالانتخابات إلى الاتحاد الأفريقي، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وقد استهلَّت مناقشات أيضاً مع جامعة الدول العربية بشأن المجالات التي يمكن لها أن تقدم فيها دعماً للجامعة في مجالَي بناء القدرات والتدريب.

١٨ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم جزء كبير من أنشطته في مجال المساعدة الانتخابية ضمن الإطار الرسمي لشراكته القائمة مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى المشاريع المشتركة على الصعيد القطري، نُظم في سياق هذه الشراكة عدد من حلقات العمل المواضيعية العالمية، بما يشمل الانتخابات والعنف، واستخدام التكنولوجيا، والاستدامة في إدارة الانتخابات.

١٩ - وتستمر شعبة المساعدة الانتخابية في المشاركة في المناقشات الرامية إلى مواصلة تعزيز أداء مراقبي العمليات الانتخابية، حتى وإن كانت الأمم المتحدة نفسها تراقب هذه العمليات في حالات نادرة فقط. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٣، أقرَّت ٤٤ منظمة دولية وإقليمية إعلان المبادئ المتعلقة بالمراقبة الدولية للانتخابات الذي قدمته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. ويضع الإعلان المبادئ التوجيهية لمراقبة الانتخابات بطريقة محايدة ومهنية من جانب المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ويهدف إلى توحيد منهجيات المراقبة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية. وقد اكتسب الإعلان اعترافاً واسع النطاق، وبات يقع في صميم المراقبة الدولية للانتخابات ذات المصداقية. وعلاوة على ذلك، استضافت الأمانة العامة في عام ٢٠١٢ تقديم إعلان المبادئ العالمية المتعلقة بمراقبة ورصد الانتخابات بطريقة محايدة من جانب منظمات المواطنين. ويوفر الإعلان مجموعة هامة من معايير المساءلة

للمنظمات المعنيَّة برصد الانتخابات بطريقة محايدة، وقد أقرَّته، اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣، ١٩٨ من منظمات المواطنين المعنيَّة بمراقبة ورصد الانتخابات بطريقة محايدة من ٨٠ بلداً.

ثالثا – المساواة بين الجنسين والانتخابات

٢٠ – وفقا للبيانات التي جمعها الاتحاد البرلماني الدولي، بلغت نسبة المرأة، في تموز/يوليه ٢٠١٣، ٢١,٣ في المائة من البرلمانيين في البرلمانات المؤلفة من مجلس تشريعي واحد ومجالس النواب في جميع أنحاء العالم. وتُعادل هذه النسبة حوالي ضعف نسبة المرأة في عام ١٩٩٥، عندما كان المتوسط العالمي لتمثيل المرأة في البرلمانات يبلغ ١١,٦ في المائة. ورغم هذه الزيادة التدريجية، فإن المعدل العالمي لتمثيل المرأة لا يزال منخفضا نظرا إلى أن المرأة تمثل أكثر من نصف سكان العالم. ويجب بذل المزيد من الجهود المتضافرة في كل منطقة من مناطق العالم لتحسين هذا الوضع.

٢١ – وإزالة الحواجز الماثلة أمام جميع جوانب مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك بوصفها ناخبة ومرشحة، ومسؤولة عن الانتخابات، هي مسألة من مسائل حقوق الإنسان الأساسية. وإني أشجع الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة عدم تعرض المرأة للتمييز في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، بما يشمل تسجيل الناخبين، والتربية المدنية، والاقتراع، وأمن المرشحين، والتغطية الإعلامية. وفي ظروف معينة، قد يتعين اللجوء إلى التدابير الخاصة المؤقتة للتغلب على التحديات التي تواجهها المرأة في العمليات السياسية والانتخابية.

٢٢ – ولا يزال دعم الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات يمثل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة، كما يظهر من وضع السياسات الانتخابية للأمم المتحدة وأنشطة المشورة والدعوة التي تضطلع بها المنظمة. وقدمت كيانات الأمم المتحدة المعنية، في إطار ولاية كل منها، المساعدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية، بما فيها المنبثقة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) ذات الصلة الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار الجمعية العامة ١٣٠/٦٦ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٢٣ – وتواصل الأمم المتحدة، عن طريق بعثاتها ومشاريعها لدعم الانتخابات، جهود الدعوة لمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وقد شجعت ودعمت الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية لإدراج المنظور الجنساني في تشريعاتها الانتخابية. وعند الاقتضاء، وبناء

على الطلب، قدمت المنظمة المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن الآثار المتفاوتة للنظم الانتخابية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مع مراعاة أنه لا يوجد نوع واحد من النظم الانتخابية لملاءمة جميع الظروف، وأن القرار يعود لكل دولة من الدول الأعضاء، كمبدأ من مبادئ السيادة الوطنية، باختيار النظام الذي يلبي احتياجاتها بأكبر قدر من الفعالية. وقد ساهمت المنظمة أيضا في العديد من مساعي التوعية المحددة الهدف للتعبئة لمشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشّحة.

٢٤ - وبالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، قنَّن المنسّق الأهمية المركزية للاعتبارات الجنسانية في عدد من السياسات الانتخابية المعتمَدة في عام ٢٠١٢. وقد ترسَّخ الآن تماماً تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة باعتباره أحد المبادئ التي تقوم عليها كل مساعدة انتخابية تقدمها الأمم المتحدة. وتدعو هذه المبادئ الأمم المتحدة أيضا إلى تعزيز مشاركة الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا والفئات المهمشة، بما في ذلك المرأة، في العمليات الانتخابية. وجرى تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التخطيط لتقييم الاحتياجات والإبلاغ عنها. ويجب أن يتضمن كل تقييم للاحتياجات تحليلا للتحديات الماثلة أمام المشاركة السياسية للمرأة في البلد المعني والفرص المتاحة لهذه المشاركة، بما في ذلك القيمة المحتملة للتدابير الخاصة المؤقتة. وتتضمن تقارير التقييم أيضاً توصيات محددة بشأن أفضل السبل القائمة لزيادة مشاركة المرأة. وتستند هذه التدابير إلى الممارسة الراسخة التي تتبعها أفرقة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة والمتمثلة في إثارة ومناقشة مسألة تمثيل المرأة مع السلطات الوطنية في البلدان التي تُقدَّم فيها المساعدة.

٢٥ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية تنقيح ”مبادئها التوجيهية المشتركة بشأن تعزيز دور المرأة في العمليات الانتخابية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع“ الصادرة أصلاً في عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعدّ البرنامج الإنمائي منتجات معرفية متعلقة بالمشاركة في الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، من بينها دليل صادر في عام ٢٠١٢ عن تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، بالشراكة مع معهد تعزيز الديمقراطيات الوطنية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يسّر البرنامج الإنمائي وضع خطط عمل وطنية من أجل التمكين السياسي للمرأة في ثلاثة بلدان، وهو يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد إلى بلدان أخرى.

رابعاً – موارد الأمم المتحدة لأغراض المساعدة الانتخابية

٢٦ – تغطي الميزانية العادية لشعبة المساعدة الانتخابية تكاليف موظفيها الأساسيين، بينما تُستخدَم أيضاً الأموال الخارجة عن الميزانية للقيام بأنشطة مساعدة متنوعة. وعادة ما تُموَّل مشاريع المساعدة الانتخابية التي تديرها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي عن طريق التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إنشاء صناديق تبرعات متعددة الشركاء، وهي تضم نظراء وطنيين في هياكلها الإدارية لكفالة قدر أكبر من المسؤولية الوطنية. وفي عمليات حفظ السلام المتكاملة والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام التي تشمل عنصراً انتخابياً، تغطي ميزانية البعثات بعض الأعمال الانتخابية، بينما يُموَّل الرصيد، وهو كبير في كثير من الأحيان، عن طريق آليات التمويل المتعددة المانحين التابعة للبرنامج الإنمائي. وفي بعض الأحيان، يستعين مكتب دعم بناء السلام بصندوق بناء السلام لتقديم الدعم إلى العمليات الانتخابية عن طريق كيانات الأمم المتحدة، مثلاً من خلال تنظيم حملات توعية وتثقيف موجهة لعامة الناس.

٢٧ – ولا تزال الصناديق الاستئمانية التي يديرها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية تمثل، إلى جانب البرنامج العالمي لدعم الدورة الانتخابية التابع للبرنامج الإنمائي، مصادر تمويل هامة خارجة عن الميزانية لأنشطة المساعدة الانتخابية. وتتيح هذه الأموال تنفيذ الاستجابة السريعة والمشاريع والبرامج الابتكارية أو الحفزية، بما فيها التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات ودعم مشاركة المرأة والفئات الممثَّلة تمثيلا ناقصا في العمليات السياسية. واستُخدمت الأموال الخارجة عن الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإقامة أنشطة على وجه السرعة في بلدان من بينها الجزائر والصومال وغينيا وكوت ديفوار ومالي ومصر وملديف واليمن.

خامسا – الانتخابات والعنف

٢٨ – لقد أكدتُ في وقت سابق الطابع السياسي للانتخابات، وأجريتُ تمييزاً بين العيوب التقنية للانتخابات، التي قد تؤدي إلى إشعال فتيل العنف، والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة الجذور، وهي الأسباب الحقيقية للعنف[٣]. وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٣/٦٦، بأن توفر الأمم المتحدة مساعدة في شكل وساطة ومساع حميدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، إضافة إلى توفير المشورة التقنية.

(٣) انظر A/66/314، الفقرات ٣٥-٤٧.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٢، نجحت إدارة الشؤون السياسية وكليَّة موظفي منظومة الأمم المتحدة في نشر برنامج تدريبي معنون ''نهج سياسي من أجل منع العنف المتصل بالانتخابات والتصدي له''. والهدف من هذا البرنامج المشترك هو أن يتاح لموظفي الأمم المتحدة فهم البعدين السياسي والتقني للانتخابات من أجل منع وقوع أعمال العنف والتخفيف من آثارها. وعمل البرنامج الإنمائي أيضا على إدماج ظاهرة العنف في عمله الانتخابي. ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، قام بتدريب الموظفين في جميع المكاتب القطرية التابعة له في آسيا والمعنية بالمشاريع الانتخابية، على كيفية إجراء تقييمات وتحديد الخيارات المتاحة للحد من خطر اندلاع أعمال عنف.

٣٠ - ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد لفهم الصلات القائمة بين الانتخابات ونشوب النزاعات، وأن تُعِد أدوات لمعالجتها، وينبغي لها أن تفعل ذلك. وقد طلبتُ من المنسِّق أن يقدم لي المزيد من المشورة بشأن العناصر السياسية والقانونية والتقنية والأمنية التي يمكن أن تزيد من الثقة في الانتخابات أو أن تقلصها. ومن شأن ذلك أن يتيح للأمم المتحدة وضعاً يمكِّنها من إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية، عند الاقتضاء، بشأن سبل التخفيف من حدة التوترات ومن آثار ''سياسة المحصلة الصفرية'' المحتملة قبل الانتخابات وبعدها. وتتطلب هذه المسألة التطلع إلى ما وراء قواعد وتنظيم الانتخابات في حد ذاتها، والنظر في سبل إعادة تنظيم الرهانات الانتخابية ضمن النظام والثقافة السياسيين لبلد ما. فعلى سبيل المثال، تفاديا لديناميات ''الفائز يحصل على كل شيء'' وتشجيعاً للعمليات الانتقالية السلمية القائمة على نتائج انتخابية مقبولة وذات مصداقية، يمكن أن تنظر الدول الأعضاء في أن تدمج في النظام السياسي والقانوني دوراً مشروعاً ومحكم التنظيم لمجموعات المعارضة، أو أن تتيح لها موارد الدولة بشكل قانوني.

٣١ - كما يتطلب الأثر الذي تخلِّفه الجماعات المسلحة على مصداقية الانتخابات في حالات ما بعد النزاع مزيدا من البحث. ولئن كان ينبغي تقديم الحوافز للجماعات المسلحة من أجل انضمامها إلى العملية السياسية، فإنه يتعين الحد من قدرتها على استخدام الأسلحة لنسف هذه العملية أو لتخويف الناخبين، وينبغي أن تنبذ هذه الجماعات العنف مثلما ينبغي وضع مسار واضح لنزع السلاح في نهاية المطاف. وسيكون من المهم تحديد الممارسات الفعالة في العلاقة القائمة بين جهود نزع السلاح والانتخابات، وفي تسلسلها أيضا.

٣٢ - وتصف الفقرات التالية ثلاث حالات قامت فيها الأمم المتحدة بتطبيق نهج أوسع نطاقا إزاء الانتخابات والعنف. ولا تعدو هذه الحالات كونها أمثلة مختارة بين عدد

من الحالات الأخرى، وهي لا تمثل بأي حال من الأحوال الطائفة الكاملة لعمل منظومة الأمم المتحدة المتصل بالانتخابات في هذه السياقات.

٣٣ - وتتعلق الحالة الأولى بليبريا. فقد كانت الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبريا في عام ٢٠١١ متوترة. واشتكت المعارضة من عدم تكافؤ الفرص لصالح الرئيس الحالي، وزعمت أن لجنة الانتخابات الوطنية ستتلاعب بالانتخابات. ومع أن انتخابات دورة التصفية جرت بطريقة سلمية عموماً، إلا أنها اتسمت بمقاطعة المعارضة لها، وتدني نسبة إقبال الناخبين، واندلاع مواجهات عنيفة بين الشرطة ومؤيدين غير مسلحين من المعارضة عشية الانتخابات.

٣٤ - وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإشراك الجهات السياسية الفاعلة سعياً منها للتخفيف من حدة التوترات قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، إضافة إلى تقديم دعم تقني، ودعم لوجستي كبير، وحشد المساعدة المالية الدولية. ومن بين أشكال الدعم الأخرى المقدَّمة، بذلت البعثة مساع حميدة لدى اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل إرساء الحوار بين الأحزاب والتوصل إلى توافق الآراء بشأن الإطار القانوني وتحسين النظرة إزاء حياد اللجنة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية والمشورة التقنية إلى اللجنة. وقامت البعثة أيضا بمساعدة السلطات الليبرية في وضع خطتها الأمنية وتوطيد وضعها لتعزيز الشرطة الوطنية والخدمات الأمنية الأخرى مع اقتراب أيام الاقتراع، ردعاً للعنف ومنعاً للتصعيد. وقدمت البعثة أيضاً الدعم اللوجستي إلى حوالي ١٥٠ من مراقبي الانتخابات الموفدين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتلقت البعثة تعزيزات مؤقتة خلال العملية الانتخابية في شكل وحدات عسكرية ووحدات شرطة مشكّلة، إضافةً إلى عناصر الدعم المتصلة بها من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وظلت وحدات ومعدات إضافية تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار متأهِّبة للانتشار السريع في ليبريا. وعملت أيضاً كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على تحقيق انتخابات سلمية في ليبريا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل دعم عملية الإصلاح عقب إجراء الانتخابات في البلد، بما يشمل المصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري، وتحقيق اللامركزية.

٣٥ - أما الحالة الثانية، فتتعلق باليمن. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وبعد أشهر من الاضطرابات والعنف، وقّع الزعماء السياسيون في اليمن اتفاقا انتقالياً وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بهدف نقل السلطة من الرئيس إلى نائب الرئيس مع تحديد الفترة الانتقالية بعامين اثنين. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق نتيجة لمفاوضات مباشرة يسَّرها

مستشاري الخاص المعني باليمن الذي كان يعمل على نحو وثيق مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومجلس الأمن والشركاء الدوليين الآخرين. ونصّ الاتفاق في إطار المرحلة الأولية من الفترة الانتقالية على تفويض الصلاحيات من الرئيس إلى نائب الرئيس، وتشكيل حكومة وحدة وإجراء انتخابات رئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٢ بدعم من الأمم المتحدة، مع وجود مرشح توافقي وحيد (نائب الرئيس آنذاك). وتندرج هذه الخطوات الأولية ضمن التحول السياسي على الأمد الطويل. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع دعم للانتخابات يعتمد على المساعدة المقدَّمة قبل الانتفاضة التي اندلعت عام ٢٠١١، وبما يشمل الدعم المقدم من صندوق بناء السلام.

٣٦ - وأثناء الفترة التي سبقت الانتخابات، ظل اليمن يواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية، بما في ذلك الاستياء الشعبي من الظروف الاقتصادية، والعزوف عن المشاركة السياسية ومشاعر السخط، ولا سيما في أوساط الشباب، فضلا عن المعارضة المسلحة للحكومة المركزية. ولم يؤيد جميعُ الجهات الفاعلة السياسية الاتفاق السياسي. وقد شجع مستشاري الخاص، بالتعاون مع المنسّق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، المشاركة السياسية على نطاق واسع في العملية، والمشاركة في الانتخابات. وأُجريت الانتخابات في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ بطريقة سلمية إلى حد كبير، حيث كان عدد الحوادث الأمنية التي وقعت أقل مما كان متوقعا. وتجاوزت نسبة إقبال الناخبين مستوى التوقعات، حيث بلغت ٦٠ في المائة من الناخبين المسجَّلين. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، اكتملت المرحلة الأولى من العملية السياسية الانتقالية بأداء الرئيس هادي القسم.

٣٧ - وواصل مستشاري الخاص، بدعم من خبراء الوساطة في إدارة الشؤون السياسية، العمل مع جميع الأطراف السياسية في اليمن للمضي قدماً في العملية السياسية. وأتاح نجاح الانتخابات التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٢ بيئة مواتية لعقد مؤتمر الحوار الوطني، الجاري حاليا، وكذلك لعملية وضع الدستور الناشئة عنه. وفي الوقت نفسه، واصل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنمية قدرات السلطات الانتخابية الوطنية وتقديم الدعم لإعداد قائمة جديدة للناخبين سعياً لبناء الثقة في الانتخابات التي سيشهدها اليمن في المستقبل.

٣٨ - أما الحالة الثالثة، فتتعلق بكينيا. فتحسُّبا للانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٣، اتخذ الشعب الكيني والمؤسسات الكينية خطوات هامة لتفادي عودة أعمال العنف التي اندلعت بعد انتخابات عام ٢٠٠٧. وعلى إثر إبرام اتفاق لتقاسم السلطة في عام ٢٠٠٨، بدأت عملية الإصلاح الدستوري لمعالجة المظالم الأساسية. ومن ضمن التغييرات الأخرى التي أُدخلت، أتاح الدستور الجديد المعتمد عن طريق الاستفتاء في عام ٢٠١٠

تخفيف آثار سياسة المحصلة الصفرية بشأن الانتخابات الرئاسية؛ وتغيير قواعد التصويت لفرض نشر دعم جغرافي واسع النطاق بالإضافة إلى أغلبية الأصوات للفوز بالرئاسة؛ ونقل السلطة التنفيذية والتشريعية إلى المقاطعات؛ وإعادة هيكلة البرلمان والمؤسسات العامة الأخرى. وشملت هذه العملية أيضا إدخال إصلاحات قضائية وإنشاء لجنة انتخابات جديدة.

٣٩ - وفي مرحلة ما قبل انتخابات آذار/مارس ٢٠١٣، بذلت كيانات الأمم المتحدة جهوداً واسعة النطاق على صعيد المنظومة بأسرها للمساعدة في منع نشوب النزاعات. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني إلى اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية؛ وعمل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وكبار المسؤولين في إدارة الشؤون السياسية، مع الزعماء السياسيين في جميع مراحل العملية، وبالتنسيق مع كوفي عنان بصفته رئيس فريق الشخصيات الأفريقية البارزة المعني بكينيا التابع للاتحاد الأفريقي. وقدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للجهود التي بذلها المجتمع المدني لتشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ وعقدت اليونسكو، بالتعاون مع جهات أخرى، حلقات عمل تدريبية للصحفيين؛ ورصدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان خلال الانتخابات.

٤٠ - وأخذت الانتخابات نصيبها من الصعوبات التقنية، إضافةً إلى بعض حوادث العنف التي وقعت قبل يوم الاقتراع. وقُدِّمت طعون قانونية في النتائج الأولية للانتخابات، ولكن الزعماء السياسيين وجمهور الناخبين قبلوا، في بيئة سلمية، بالأحكام القضائية الصادرة بشأن هذه الطعون وبالنتائج النهائية للانتخابات. ومع أن التحسينات التي أُدخِلت على العملية الانتخابية كانت من العوامل المساعِدة، فإن رؤية الكينيين الطويلة الأمد لمعالجة الأسباب الجذرية التي تقف وراء أعمال العنف التي وقعت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والتزامهم بالسلام هو الذي أدى إلى هذه النتيجة. ويعود الفضل في الانتقال السلس للسلطة إلى المواطنين وقادة البلد.

سادساً - الاستدامة

٤١ - لا يزال القلق يساورني إزاء احتمال أن تؤدي المساعدة الدولية إلى إدخال تكنولوجيات ونُظم ربما تكون تكاليف تعهدها فوق طاقة تحمُّل البلدان المستفيدة من المساعدة على الأمد الطويل. وقد كررت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٣/٦٦، تأكيد ضرورة مراعاة الاستدامة والفعالية من حيث التكاليف في توفير المساعدة الانتخابية من جانب الأمم المتحدة. وظلت الانتخابات التي أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء بمساعدة الأمم المتحدة أو بدونها، تُظهر أن العلاقة بين نجاح الانتخابات واستخدام

التكنولوجيا ليست علاقة مباشرة على الدوام. ويتعين في هذا الصدد النظر بعناية في الاستثمارات. ولعله من الأفضل إدخال التكنولوجيا الجديدة كحلٍّ للمشاكل التي قد تقوّض مصداقية العملية أو القبول بنتائجها، لا كغاية في حد ذاتها.

٤٢ - وقد ناقش هذه المواضيع الهامة عدد من أعضاء هيئات إدارة الانتخابات من جميع أنحاء العالم والمستشارين الدوليين في مؤتمرين عالميين نظمتهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرقة العمل المشتركة بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالمساعدة الانتخابية. وركز المؤتمر الأول، المعقود في كينيا في عام ٢٠١٢، على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إمكانية إدخال التكنولوجيا في العمليات الانتخابية. أما المؤتمر الثاني المعقود في موزامبيق في عام ٢٠١٣، فقد ناقش مسألة الاستدامة في إدارة الانتخابات بشكل أعمّ، بما في ذلك مستقبل المساعدة الانتخابية الدولية. واتفق المشاركون على أنه ينبغي إجراء دراسات جدوى شاملة وقائمة على التشاور قبل إدخال حلول تكنولوجية جديدة في العمليات الانتخابية.

٤٣ - ومع أن الجوانب المالية تكتسي أهمية حاسمة، فإن مفهوم الاستدامة هو أوسعُ نطاقاً ويشمل الاستدامة السياسية. وتتمحور هذه الأخيرة حول معرفة ما إذا كان لدى الجهات الفاعلة الوطنية ما يكفي من الثقة والاطمئنان إزاء عملياتها الانتخابية ونظامها السياسي ككل. ويعترف نهج الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية بأن المصداقية لا تنشأ عن عملية الاقتراع في حد ذاتها، أو بالفعل عن مناسبة منفردة. بل إن مصادر الثقة والقبول السياسيَّيْن أعمق من ذلك بكثير. ونظرا إلى أن الانتخابات هي مناسبات تجري بصورة دورية، ينبغي بناء مصداقيتها ومصداقية إدارة الانتخابات، وصونها مع مرور الوقت، ضمن إطار أوسع من المؤسسات والممارسات الديمقراطية المستدامة. ومع ذلك، يتعين ألا يغيب عن أذهاننا أن الهدف النهائي هو تمكين كل بلد متلقٍّ للمساعدة من إنجاز عمليته السيادية الخاصة به.

سابعاً - الملاحظات

٤٤ - قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء على مدى عدة عقود، ومضى ما يقرب من ٢٥ عاماً منذ أن بدأت الجمعية العامة نظرها في هذا البند من جدول الأعمال. ومما يشجعني أن الأمم المتحدة وجهات أخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، قد وضعت مجموعة جديرة بالإعجاب من المبادئ والممارسات الهادفة إلى تحسين إدارة الانتخابات في جميع أنحاء العالم. وينطوي قدر كبير من المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة على تبادل هذه المبادئ والممارسات. إلا أنه، حسبما لاحظت الجمعية العامة، ليس هناك من نموذج وحيد للديمقراطية، وما الانتخابات إلا مسألة سيادية.

٤٥ - ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن إجراء انتخابات نزيهة يتطلب أكثر من مجرد تحسين الجوانب التقنية، أو إجراء مقارنة بين العمليات القائمة والالتزامات والتعهدات والممارسات الدولية. وأود أن أؤكد أن الانتخابات أساساً هي حدث سياسي لا تقني، والأهم من ذلك أنها ليست غاية في حد ذاتها. فالغرض من إجراء انتخابات، حسبما ورد في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو تأكيد إرادة الشعب فيما يتعلق بحُكمه. وفي هذا الصدد، أكرر تأكيد أن الانتخابات النزيهة هي في نهاية المطاف انتخابات يتجلى في نتائجها خيار أو خيارات الشعب المعرب عنها بملء الحرية.

٤٦ - وإني ملتزم بكفالة أن تُسهم مساعدة الأمم المتحدة المقدمة إلى السلطات الوطنية، في نهاية المطاف، في إجراء انتخابات تعبِّر تعبيراً مشروعاً وسيادياً عن إرادة الشعب وتحظى بالمصداقية بين أصحاب المصلحة الوطنيين. وأشجع وأؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للامتثال لالتزاماتها وتعهداتها الدولية حيثما تنطبق على الانتخابات، بما يشمل، متى كان ذلك مناسباً، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٧ - وأود أن أؤكد أنه لا يكفي أن تسفر العملية الانتخابية عن نتائج دقيقة. إذ يجب أن يثق المواطنون في أن هذه النتائج تعكس إرادتهم حقاً. وفي كثير من الحالات، يمثل بناء هذه الثقة، من البداية، الأولوية الرئيسية ومحط التركيز للمشورة المقدمة من الأمم المتحدة. ومن بين التدابير التي تؤدي إلى تعزيز الثقة والاطمئنان إجراءُ مشاورات سياسية واسعة النطاق بشأن قواعد اللعبة، بما يشمل النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية؛ وتعيين السلطات الانتخابية التي يُنظر إليها باعتبارها تتحلى بالأمانة والحياد والاقتدار؛ والشفافية في إدارة الانتخابات؛ وحياد الدولة؛ والشمول، بخاصة إزاء الفئات المهمشة سياسياً، بما في ذلك الأقليات؛ والجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٤٨ - ويجب على السلطات الانتخابية أن تدير العملية بأمانة ونزاهة وشفافية وأن تكسب ثقة المشاركين. إلا أن المسؤولية الكبرى عن إجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية تقع في كثير من الأحيان على عاتق الزعماء والمرشحين السياسيين. فإن التزامهم بالسلوك السلمي وباللعب وفقاً للقواعد يحدد بدرجة كبيرة الأعمال والمواقف التي يتخذها مؤيدوهم. وتحليهم بروح تنم عن الشهامة في النصر وعن الكياسة في الهزيمة يمكن أن يدفع البلد إلى الأمام وأن يحدد ما يسطرونه من تاريخ. ومن شأن إبداء الفائزين بالانتخابات استعداداً للإصغاء إلى الذين لم يصوتوا لهم وللعمل مع المعارضة السياسية أن يعجِّل بتحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية.

٤٩ - وفي سياق العمل لبناء الثقة، وبخاصة في ظل خطر اندلاع العنف المتصل بالانتخابات، من الأهمية بمكان أن يؤخذ هذا العمل بمنظور أوسع نطاقاً وأطول أمداً. فالانتخابات يمكن أن تؤدي إلى إشعال فتيل النزاع أو العنف، إلا أن الأسباب وراء ذلك، في كثير من الأحيان، هي أسباب نُظمية ومظالم سياسية لم تُحَل، لا علاقة مباشرة لها بالعملية الانتخابية نفسها. وإني أشجع جميع الجهود الرامية إلى معالجة الأوجه الرئيسية للإجحاف السياسي والعجز المؤسسي. فإن بناء فهم مشترك لكيفية حكم بلد معين على إثر تنظيم انتخابات يمكن أن يكون، في أحيان كثيرة، أكثر فعالية من الضمانات الانتخابية المتزايدة التعقيد والمتخَذَة تجنباً للوقوع في الأخطاء التقنية أو تفادياً لأوجه التفاوت والغش.

٥٠ - وينبغي أن تكون المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، حيثما يجري طلبها وتقديمها، مكمِّلة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ما دام قد صدر تكليف بها أو طلب للحصول عليها، في إطار دعم التحولات السلمية، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى أن الانتخابات ليست أحداثاً تقنية معزولة إنما هي جزء لا يتجزأ من العمليات السياسية المحلية، ينبغي أن يكون الدعم الانتخابي الذي تقدمه الأمم المتحدة جزءاً من نهج أوسع نطاقاً لتعزيز السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي. ونادراً ما تكون الانتخابات الجيدة كافية بمفردها لإقامة الحكم الرشيد؛ لكن الحكم الرشيد يؤدي إلى إجراء انتخابات جيدة. وإني أشجع الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام لإدماج هذه المنظورات السياسية والأمنية والتقنية عند اعتماد ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام.

٥١ - ويشكل دعم الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الأعضاء لكفالة العمليات السياسية الشاملة وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية إحدى أولوياتي القصوى. ومما يشجعني أنه في البلدان التي كلِّف فيها مجلسُ الأمن الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الانتخابية منذ عام ١٩٨٩، تحتل النساء، في المتوسط، ٢٣,٣ في المائة من مجموع المقاعد في مجلس النواب أو في البرلمانات المؤلفة من مجلس تشريعي واحد. وتتجاوز هذه النسبة المتوسط العالمي. وفي الوقت نفسه، لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة، إذ تظل مشاركة المرأة في الحياة السياسية على الصعيد العالمي بعيدة كل البعد عن مستوى التوقعات. وستواصل المنظمة، من خلال ما تقدمه من مساعدة انتخابية، التشجيع على تنفيذ التعهدات الدولية للدول الأعضاء وتقديم المشورة في هذا الصدد، بما يشمل النظر في اتخاذ التدابير الخاصة المؤقتة. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة أيضاً أنشطة الدعوة في البلدان التي لا تتلقى مساعدة انتخابية وفي البلدان المتقدمة النمو. وما زال الإطار الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الدعوة للتعجيل بمشاركة المرأة في الحياة السياسية هو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوصية العامة

رقم ٢٥ (٢٠٠٤) ذات الصلة الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية.

٥٢ - ومما يثلج صدري هو الاهتمام الدولي المتزايد بالانتخابات والمساعدة الانتخابية، مما أدى إلى تعزيز الحوار، وتحسين الانتفاع بالبيانات المقارَنة، وزيادة التفكير في طبيعة المساعدة والغرض منها. لكن هذا يشير أيضاً إلى أن عدد المنظمات التي تنشط في هذا المجال قد ازداد بشكل مطرد. وحيثما تقدم هذه المنظمات خدمات مماثلة، تتزايد المنافسة على الموارد ويصبح التنسيق أكثر تعقيداً. وبالرغم من المبادرات الجديرة بالاهتمام التي تقوم بها منظمات ملتزمة وخبراء موهوبون، ثمة خطر بحدوث تزاحم فيما بينها. وأشجع الدول الأعضاء، مرة أخرى، عند طلب المساعدة أو صياغة ولايات الأمم المتحدة الانتخابية، على النظر في إيكال دور ريادي للأمم المتحدة من أجل كفالة الاتساق والتنسيق بين جميع مقدمي المساعدة الانتخابية.

٥٣ - وقد أحرز منسق مسائل المساعدة الانتخابية التابع لي تقدماً في كفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال اعتماد سياسات انتخابية بالتشاور الوثيق مع أعضاء آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنيَّة بالمساعدة الانتخابية. إلا أن الاتساق لا ينجم عن مجرد الإعلان عن السياسات. وهو يتطلب أيضاً التنفيذ المتسق لتلك السياسات وتبادل المعلومات. أما التنسيق، فيمكن أن يضيف قيمة للجهود التي نبذلها متى كان يعمل جيداً. وعندما لا يتم ذلك، نتكبد تكاليف كبيرة عن المعاملات الجارية، وخسارة في فعالية ما نقدمه من دعم للدول الأعضاء. وأعتزم تعزيز هذا الجانب من التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة وأُعَوِّل على التزامها بالمساعدة في تنفيذ هذا الهدف. وأشجع الدول الأعضاء على دعم جهودي لكفالة القيام بجميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالانتخابات ضمن الإطار الذي حددته الجمعية العامة.

٥٤ - وقد اعتَمَدت منظومة الأمم المتحدة مبدأ تقديم جميع المساعدات الانتخابية في سياقات حفظ السلام أو بناء السلام أو البعثات السياسية الخاصة بطريقة متكاملة تماماً منذ البداية، بصرف النظر عما إذا كانت البعثة متكاملة هيكلياً. وهذا يتوافق مع خطة توحيد الأداء في الأمم المتحدة ويجعل الدعم المقدم للمؤسسات الوطنية أكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة. وأشجع الدول الأعضاء على تأييد هذا المبدأ وكذلك على دعم الجهود الرامية إلى كفالة قدر أكبر من التنسيق والاتساق في المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في جميع السياقات الخارجة عن إطار البعثات، منذ مراحلها الأولى.

٥٥ - وأظهرت الانتخابات التي جرت على مدى العامين الماضيين، مرة أخرى، وجود علاقة معقدة بين تطور التكنولوجيا المستخدمة في الانتخابات ومستوى الثقة في العملية الانتخابية. وحسبما ذكرت المحكمة العليا في كينيا مؤخراً في حكم صادر على طعون في الانتخابات، ''يتضح أن التكنولوجيا الإلكترونية لم تقدم حلولاً كاملة. ... وحيث [إنها] لم تبلغ بعد درجة من الموثوقية، فإنه لا يمكن، حتى الآن، أن تُعتبر ركيزة دائمة لا رجعة فيها لإجراء العملية الانتخابية''. وبالطبع، قد لا ينطبق هذا الاستنتاج، بالضرورة، على كل دولة من الدول الأعضاء. ولهذا السبب اتُّخِذ القرار بأن من الأفضل إدخال التكنولوجيا الجديدة على أساس كل حالة على حدة وفقاً للاحتياجات والقدرات المالية الوطنية، عقب إجراء دراسة جدوى شاملة وتشاورية.

٥٦ - ويمثل الطلب على المساعدة الانتخابية دلالة على التقدير العام لعمل الأمم المتحدة الرامي إلى دعم التنمية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات ذات مصداقية ودورية ونزيهة. إلا أن الاستثمارات في الانتخابات، كما أكدْتُه في تقريري السابق، لن تحقق بمفردها نتائج مستدامة وشاملة. إذ يستلزم تحقيق السلام والتنمية حكماً رشيداً وفعالاً على جميع المستويات، بما في ذلك إرساء نظام قضائي مستقل ومحترف، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ووسائط إعلام مفتوحة وتعددية، ومجتمع مدني قوي الأسس، وحكومة ذات مصداقية ومتجاوبة. وأرى أن المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتيح فرصة جيدة لمناقشة الروابط بين التنمية والسلام وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والانتخابات.

المرفق الأول

أمثلة مختارة من المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

كوت ديفوار

١ - أجريت أول انتخابات تشريعية في كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٠ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واتسمت بإقبال منخفض نسبياً للناخبين وبعض حوادث العنف. وفي أعقاب تقديم شكاوى عن حدوث انتهاكات في الحملة الانتخابية، ألغى المجلس الدستوري النتائج المعلنة في ١١ دائرة انتخابية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أجريت الانتخابات مجدداً في هذه المناطق، وفي منطقة أخرى توفي المرشح عنها. وجرت إعادة الاقتراع في جو سلمي عموماً، باستثناء منطقتين. وفي إحدى هاتين المنطقتين، هوجمت قوات حفظ السلام التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء مواكبتها لعملية نقل صحائف النتائج.

٢ - وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والاقتراع ثانيةً في شباط/فبراير ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣، صدَّق الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، على أن جميع مراحل الانتخابات التشريعية قد وفرت الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات مفتوحة حرة نزيهة شفافة. وأشار ذلك إلى نهاية ولاية التصديق المنوطة بالممثل الخاص، تمشياً مع اتفاقات السلام القائمة وقرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧). وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعماً تقنياً واستشارياً ولوجستياً وأمنياً، بما في ذلك لدى توزيع المواد الانتخابية.

٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أُجريت الانتخابات المحلية على الصعيدين البلدي والإقليمي، وشملت ١٩٧ بلدية و ٣١ منطقة. ورغم وقوع حوادث بسيطة في حوالي عشر دوائر انتخابية، أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات نتائج ١٩٤ دائرة انتخابية بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي أعقاب الانتخابات المحلية التي جرت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ألغت المحكمة العليا النتائج في بلديتين ومنطقة واحدة، بناء على شكاوى مقدمة. وروجِعَت النتائج أيضاً في أربع بلديات، دون تأثير على النتائج. وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قررت الحكومة، بالتشاور مع اللجنة، إجراء الانتخابات مجدداً في الدوائر الثلاث المعنية حيث أُلغيت النتائج، وفي بلدية واحدة حيث لم يتم التصويت بسبب حدوث توترات

أثناء التصويت. ومنح قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولاية مقلَّصة للمساعدة الانتخابية في إطار الانتخابات المحلية، بما يتناسب مع جهود البلد المبذولة لتوطيد الاستقرار وإعادة بناء القدرات الوطنية. وتركز المساعدة الانتخابية المتكاملة التي تقدمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على تقديم المشورة التقنية للجنة الانتخابات والمساهمة في كفالة أمن الانتخابات المحلية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤ - أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وسط تحديات لوجستية كبرى. وأعربت الدول الأعضاء والأمم المتحدة عن قلقها إزاء المخالفات التي أبلغت عنها عدة بعثات للمراقبة، ودعت إلى استعراض شامل ومفتوح للانتخابات. وشملت الإفادات بلاغات عن مخالفات انتخابية، وأعمال عنف ضد العاملين في العملية الانتخابية، واعتقالات تعسفية، وتدمير الممتلكات والمواد الانتخابية.

٥ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي، من خلال فريق دولي متكامل للمساعدة التقنية، يضم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وركز فريق المساعدة المتكامل على بناء قدرات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبنائها المؤسسي. وقدم الفريق الدعم في مجال تخطيط العمليات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتدريب، وتثقيف الناخبين، والمشتريات، ونشر الأفراد والمواد الانتخابية، وتكنولوجيا المعلومات، من قبيل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت وتحديث قاعدة بيانات الناخبين. وعمل البرنامج الإنمائي أيضاً على تعزيز التواصل مع الناخبين وقدرات المرشحات، وواصل أنشطة الدعوة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العملية الانتخابية. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع مواد تدريبية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الانتخابية؛ ودعمت البعثة ومكتب خدمات المشاريع نشر المراقبين الوطنيين والدوليين؛ وتولت اليونسكو تدريب الصحفيين في ماتادي وبوكافو في مجال تغطية الانتخابات. وقام البرنامج الإنمائي بتعليق أنشطته في مجال الدعم الانتخابي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بناءً على توصية شركائه من المانحين، نتيجةً للتأخيرات في تنفيذ الإصلاحات الانتخابية، فيما واصل أنشطته للتوعية بالمسائل الانتخابية والتحول الديمقراطي. ويمثل صدور القانون الأساسي المنقح المتعلق باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإنشاء

اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، خطوتين حاسمتين صوب إحياء العملية الانتخابية واحتمال استئناف التعاون مع اللجنة لإعداد وتنظيم انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية.

هندوراس

٦ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية للتنمية المؤسسية للمحكمة الانتخابية العليا، في إطار التحضير للانتخابات العامة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقُدم الدعم لإنشاء وتعزيز قسمين خاصين بالقضايا الجنسانية والتدريب داخل المحكمة، ولإعادة تنظيم الأقسام المعنيَّة بالتعداد، ورسم الخرائط، والاتصالات. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لتنمية القدرات من خلال مبادرة بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتولى أيضاً تنسيق استخدام الأموال من عدة جهات مانحة وشجع على إقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع المؤسسات الانتخابية الأخرى، مثل المعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك والمحكمة الانتخابية في بنما.

العراق

٧ - أُجريت انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (١٢ محافظة) وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (محافظتان). وكانت الأعمال التحضيرية تحت المسؤولية الكاملة للسلطات العراقية، واللجنة الأمنية العليا للانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ووُضعت ترتيبات أمنية مشددة، وبالرغم من وقوع عدة حوادث عنف خطيرة في بعض أجزاء البلد، كان الجو هادئاً بوجه عام وسادت فيه الروح الديمقراطية للشعب العراقي. وواجه المرشحون والناخبون مع ذلك بيئة أمنية صعبة قبل الانتخابات، حدّت من نطاق الحملات الانتخابية والاجتماعات العامة. وأيدت الهيئة القضائية المستقلة للانتخابات ثلاثة طعون في النتائج المؤقتة، مما أسفر عن إدخال تغييرات بشأن ثلاثة مرشحين فائزين. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، صدقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على النتائج النهائية للاقتراع الذي جرى في ٢٠ نيسان/أبريل للمحافظات الاثنتي عشرة. وكان أكثر من ٢٦ من مجموع الفائزين على نطاق البلد من النساء. وعلاوة على ذلك، تشكل النساء ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات الاثنتي عشرة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى جانب المنظمتين الشريكتين، وهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلاً عن اليونسكو حتى عام ٢٠١٢، في تقديم المشورة التقنية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبناء قدراتها بطريقة متكاملة. وشمل ذلك تقديم

المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن عملية اختيار أعضاء المجلس الجديد لمفوّضي الانتخابات المنشأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. واستمر تعزيز قدرة المفوضية على إجراء انتخابات ذات مصداقية على مدى السنوات، بدعم من الأمم المتحدة.

ليبيا

٩ - تولّى فريق متكامل تابع للأمم المتحدة، بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما يشمل أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مساعدة السلطات الليبية في تنظيم وإجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وكانت هذه أول انتخابات حرة تجري في البلد منذ ٤٧ عاماً، وبلغت نسبة إقبال الناخبين ٦٢ في المائة. وشمل الإطار القانوني التدابير الخاصة المؤقتة للنساء، اللواتي فزن بما يزيد قليلاً على ١٦ في المائة من المقاعد. وقدم فريق الأمم المتحدة المساعدة والمشورة على الصعيد التقني، وتولى الزمام في أنشطة التنسيق القائمة بين سائر مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين. وقدمت البعثة الخيارات ومشورة الخبراء إلى المجلس الوطني الانتقالي بشأن الإطار القانوني لأمور من بينها إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وإجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام. ومن خلال البرنامج الإنمائي، كفلت الأمم المتحدة إدارة أموال المانحين وقدمت الدعم إلى المفوضية في شراء المواد الانتخابية. وعززت الأمم المتحدة القدرات المؤسسية للمفوضية وشجعت على إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع، مع التركيز على مشاركة مجموعات المجتمع المدني والنساء والأقليات.

تيمور - ليشتي

١٠ - نظمت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات التابعة لحكومة تيمور - ليشتي، بفعالية، جولتين من الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢، والانتخابات البرلمانية في تموز/يوليه ٢٠١٢، وتولت اللجنة الوطنية للانتخابات الإشراف على العملية الانتخابية. وتميزت الانتخابات بمعدلات مرتفعة لمشاركة الناخبين تراوحت بين ٧٣ و ٧٨ في المائة، وبيئة أمنية هادئة، وقبول النتائج من جانب جميع المرشحين والأحزاب السياسية وعامة السكان. وأسفرت الحصص المقررة في التشريعات الانتخابية عن شغل النساء لـ ٣٨ في المائة من المقاعد في البرلمان (٢٥ من أصل ٦٥ مقعداً)، وهي أعلى نسبة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١١ - وتولى فريق متكامل تابع للأمم المتحدة، يتألف من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم

المتحدة، من بينها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، توفير المساعدة التقنية والدعم الاستشاري لتيمور - ليشتي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وركز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى السلطات الانتخابية التيمورية على الدعم التقني والاستشاري في شؤون الإدارة، والتنظيم، والمسائل القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، وتسجيل الناخبين، والعمليات والتخطيط اللوجستي، وتثقيف الناخبين والتربية المدنية، ومبادرات التوعية. وبدعم من الأمم المتحدة، أعدَّت أيضاً هيئاتُ إدارة الانتخابات الحملات والمواد لأغراض التوعية، من أجل تعزيز مشاركة الفئات المهمشة والضعيفة، من قبيل الشباب والناخبين الذين يدلون بأصواتهم لأول مرة، والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. ويسَّرت البعثة أيضاً منتديات بشأن الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء البلد، تناولت موضوع الانتخابات السلمية، وأتاحت خدمات محدودة للنقل الجوي لمسؤولي الانتخابات، والمواد الانتخابية إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها في أيام الانتخابات. وهيأت الشرطة الوطنية بشكل فعال الظروف الأمنية اللازمة في جميع مراحل العملية الانتخابية، وأدت شرطة البعثة دوراً داعماً لها.

تونس

١٢ - أجرت تونس انتخابات أعضاء جمعيتها التأسيسية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقابلها اعتراف على نطاق واسع باعتبارها انتخابات مكلَّلة بالنجاح، حيث أدلى ٥١ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت بأصواتهم. وحصلت المرأة على ٥٨ مقعداً، مما يمثل ٢٧ في المائة من مجموع النواب البالغ عددهم ٢١٧ نائباً. ورغم مصادفة بعض التحديات على المستوى التنفيذي، أنجزت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات العملية بطريقة محترفة. وقدم مشروع تابع للبرنامج الإنمائي المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية والدعم إلى منظمات المجتمع المدني في أنشطة التوعية العامة، وإلى المرشحات من النساء، وتولت اليونسكو تدريب الصحفيين ورؤساء التحرير في مجال تغطية الانتخابات. ومنذ إجراء الانتخابات، واصل البرنامج الإنمائي تقديم دعمه إلى المؤسسات المسؤولة عن العملية الانتخابية، ولا سيما الجمعية التأسيسية الوطنية، في تصميم إطار قانوني جديد للانتخابات، وإنشاء الهيئة الجديدة لإدارة الانتخابات. واستمر أيضاً الدعم المقدم للمجتمع المدني ولمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المرفق الثاني

البلدان والأقاليم التي تلقت المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الأرجنتين

الأردن

أفغانستان*

باكستان

بليز

بنغلاديش

بنما

بنن

بوتان

بوركينا فاسو

بوروندي*

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

تايلند

تركمانستان

تونس

تيمور – ليشتي*

الجزائر

جزر سليمان

جمهورية تترانيا المتحدة

* مساعدة مقدمة بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن.

جمهورية الكونغو الديمقراطية*

جمهورية مولدوفا

جنوب السودان*

جورجيا

جيبوتي

رواندا

رومانيا

زامبيا

زمبابوي

السلفادور

السنغال

سيراليون

العراق*

غانا

غينيا

غينيا - بيساو*

قيرغيزستان

الكاميرون

كمبوديا

كوت ديفوار*

كينيا

لبنان

ليبريا

ليبيا*

ليسوتو

مالي*

مدغشقر

مصر

المكسيك

ملاوي

ملديف

منغوليا

موريتانيا

موزامبيق

نيبال

نيجيريا

هايتي*

هندوراس

اليمن

دولة فلسطين